

امداد فوجي / بدى سلباب
إذ مكتبه كلية لدراسات
القانونية ٢٩١٤/٨

جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

الاختصاص الدولي للمحاكم وهيئات التحكيم في منازعات التجارة الإلكترونية



رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

من الطالب
حسام أسامة محمد محمد شعبان

لجنة الحكم والمناقشة

مشرفاً ورئيساً

(١) الاستاذ الدكتور / هشام صادق
أستاذ القانون الدولي الخاص
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

(٢) الاستاذ الدكتور / عصام الدين القصبي
أستاذ القانون الدولي الخاص
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

(٣) الاستاذة الدكتورة / حفيظة الحداد
أستاذة القانون الدولي الخاص
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

عضواً

عضواً

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : Law
Serial No : 234
Classification : 343

٢٠٠٨

خطة البحث :

٦ - سوف نقسم دراستنا في هذا الموضوع إلى بابين : الباب الأول نتعرض فيه لضوابط الاختصاص الدولي للمحاكم الوطنية في منازعات التجارة الإلكترونية ، والثاني نتعرض فيه إلى اختصاص مراكز التحكيم والتسوية الإلكترونية بنظر هذه المنازعات .

ولا يمكن أن تناوش ضوابط الاختصاص الدولي للمحاكم الوطنية في منازعات التجارة الإلكترونية، قبل أن تتعرض لدولية هذه المنازعات باعتبارها مسألة أولية لازمة لتطبيق قواعد الاختصاص الدولي للمحاكم ، وإذا كانت منازعات التجارة الإلكترونية تنقسم إلى منازعات متعلقة بالمسؤولية التقصيرية ، وأخرى متعلقة بالعقود ، فإننا لن نبحث إلا في دولية العقود الإلكترونية فقط ، بالنظر إلى أن مسائل المسؤولية التقصيرية في العالم الإلكتروني تكون دائمًا دولية ، ذلك أنها تنشأ عن تقليد للعلامات التجارية للبائعين ، الذين يعرضون سلعهم في جميع الدول عبر الانترنت، أو تشويه السمعة التجارية لهؤلاء البائعين ، مما يجعل الضرر المترتب على هذه الأفعال متداً إلى جميع دول العالم ، بينما يبقى العقد الإلكتروني ورغم إبرامه عبر الشبكة الدولية للانترنت إلا أنه علاقة بين طرفين يمكن أن تكون علاقة وطنية في محلها ، لا تخطى حدود الدولة الواحدة ، مما يثير التساؤل حول معايير دولية هذا العقد ، ومن ثم نقسم بحثنا على النحو التالي :

فصل تمهيدي : دولية عقود التجارة الإلكترونية .

الباب الأول : الاختصاص الدولي للمحاكم في منازعات التجارة الإلكترونية .

الباب الثاني : اختصاص مراكز التحكيم والتسوية الإلكترونية .